رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

حملة المدى .. للحريات المدنية

حين أطلقت المدى حملتها تحت شعار "للحريات أولاً" وهي الحملة التي ساندها مثقفون كبار وسياسيون وحقوقيون ومنظمات مجتمع مدني، فأنها كانت ولا تزال تهدف للدفاع عن الحريات المدنية التي كفلها الدستور العراقي، والتي قدم في سبيلها الشعب التضحيات الجسام خلال فترة الحكم الدكتاتوري، وخلال مواجهته مع قوى الإرهاب، اليوم يحاول بعض الإعلاميين ممن يفتقرون إلى ابسط شروط المهنية للتقليل من شأن الحملة وحصرها في جانب واحد هو الدفاع عن النوادي الليلية ومحال بيع المشروبات، وهو حق يراد به باطل، فالحملة نظمت من اجل الوقوف ضد التجاوزات والخروقات التي تقوم بها بعض مجالس المحافظات، وهي انتهاكات للحريات العامة التي اقرها الدستور، ان مؤسسة المدى تدرك جيدا أن الحريات لا تتجزأ وان الدفاع عنها يتطلب شجاعة ومثابرة للوقوف بوجه القوى التي تريد ان تعيدنا إلى عصور الظلام.. أصواتكم معنا هي التي ستحمي مستقبلكم ومستقبل أبنائكم في ظل عراق تزدهر فيه ألوان الحياة.

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد(1979) السنة الثامنة - السبت (4) كانون الاول 2010

اعتصام المتنبي يطلق حملة المدى "الحريات أولاً"

مناشدة الرئاسات الثلاث للتدخل فوراً حمايةً ، لمستقبل العراق الديمقراطي

□ بغداد / وائل نعمة

المطالبة بالحفاظ على الحريات العامة ومن ضمنها الحريات الشخصية وتحت عنوان "الحريات أولاً".. دعا المعتصمون أمام بيت (المدى) في شارع المتنبي يوم أمس رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان والكتل السياسية وكل منظمات المجتمع المدني الى الحفاظ على ما تبقى من الحريات التي قضمها الإرهاب والمليشيات، وجاءت مجالس المحافظات وبزيها الرسمي لتجهز بكل قراراتها على الباقي.

عضو اتحاد الادباء عدنان فضلي الذي افتتح الاعتصام اشار الى انه في الوقت الذي يتحدث فيه أغلب ساستنا الجدد عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وضرورة الحفاظ على مفردات الدستور واحترامها فانهم يصادرون الحريات الشخصية.

ثم ألقى كلمة مؤسسة (المدى) عامر القيسي مدير تحرير جريدة (المدى) الذي تحدث فيها قائلا:

ان الاعتصام لا يتعلق بقضية واحدة فهي ليست قضية الأندية التي أغلقت، أنها قضية الحريات العامة في العراق ومستقبل الديمقراطية في البلاد، فهل من المعقول ان كل التضحيات التي قدمها الشعب العراقي في زمن الدكتاتور والإرهاب تتوج بمنع النشاطات الفنية في مهرجان بابل أو لمنع سيرك في البصرة أو فرض الحجاب على الصغيرات في المدارس بأعمار الخمس سنوات والست سنوات.. هل كل هذه التضحيات من أجل غلق النوادي الترفيهية، الذي يجري الآن هو هجوم ظلامي ضد كل المنجز الذي تحقق بعد ٢٠٠٣، وهذه المعركة التي نخوضها الآن هي ليست معركة (المدى) فقط، انها معركة كل القوى الليبرالية في العراق.

لقد حذرنا أكثر من مرة بعد ان قلمت أظفار الإرهاب والمليشيات من بروز دكتاتوريات صغيرة تحتمي بالقوانين وتحديداً قوانين صدام التي سنها الدكتاتور، وقلنا وكررنا ان السماح لأي قرارات يشم من ورائها رائحة تجاوز على الحريات العامة تشكل بذرة حقيقية لانطلاق دكتاتوريات صغيرة بائسة هي دكتاتوريات مجالس المحافظات.

من جانبه القى فاضل ثامر رئيس الاتحاد العام للأدباء والكتاب كلمة الاتحاد جاء فيها: نلتقي اليوم ليس لأننا نعترض على إغلاق نادي الأدباء أو عن تلك الظاهرة أو غيرها، لكننا بدأنا نلمس ونشعر ونلاحظ عن يقين ان هناك مؤامرة ضد الحريات الديمقراطية وضد الثقافة، هناك قوى وصلت الى السلطة والى مجالس المحافظات تحت واجهات وشعارات مدنية وديمقراطية لكنها استغلت ذلك وانقلبت على شعاراتها وراحت تخطط وتنفذ أجندات سرية خاصة بها، وهذه مخالفة قانونية ودستورية وعليها الالتزام بما أعلنته.

لو عدنا الى كل مجالس المحافظات فانها كانت تقف ضد العنف وضد التطرف وضد الميليشيات والشعب العراقي منحها الموافقة، أما اليوم تنقلب لتتحول الى أداة معادية للديمقراطية، فهذا انعطاف خطير، وأنا اعتقد ان الشعب العراقي سيقف بالضد من كل القوى التي تتآمر ضده

فيما ألقى كلمة المجلس العراقي للسلم والتضامن كامل مدحت والذي قال فيها: ظن العراقيون أن محنتهم مع الطغاة ستنتهي بانتهاء الحقبة السوداء وإن آفاقاً رحبة من الانفتاح والتسامح والحياة الحرة الكريمة ستطوي ذلك التأريخ الحافل بالمفارقات وبالأعاجيب من تلك التصرفات التي استهانت بحقوق الإنسان وصادرت الحريات العامة وأنزلت برقعاً قاتما على الحياة المدنية ابتداءً من صبغ سيقان النساء على يد المحافظ المقبور طلفاح وانتهاءً بالحملة الإيمانية الزائفة وما رافق ذلك من حروب وعدوان وتطهير عرقي وأنفال خلفت مقابر جماعية شاهدة على عصر من الفظاعات

وبعدها ألقى إسماعيل زاير كلمة الإعلام العراقي المستقل وأشار فيها إلى"إننا الآن في معركة لن نتراجع عنها، نحن في حقل من الألغام لا بد من اجتيازه، لقد علمنا الشعب العراقي الكرامة والتضحية وقد سقط الكثيرون من اجل هذا البلد ومن اجل الديمقراطية، ومن كل المذاهب والقوميات لاسيما ان البلد للجميع ولا يحتكر على لون واحد او جهة واحدة، وقد سطر المثقفون طوال حكم الدكتاتور السابق أفضل الصور فقد سجن الكثيرون وقتل الآخرون، ان الحرية ليست منحة من احد أن حريتنا اكتسبت بالدم ولن نتخلى عن هذه الحرية.

وعن جمعية الثقافة القانونية تحدث طارق حرب وأكد"أنا مع الدستور، والدستور سيسكت كل خطيب، ولو رجعنا الى المادة ١٣٠ منه، التي تقول سيستمر العمل بالتشريعات الصادرة ما لم تعدل او تلغى من قبل مجلس النواب، بمعنى ان الحوار والموضوع الذي نتحدث عنه يعتمد على القوانين السابقة التي عهد الدستور الى مجلس النواب حصراً لتعديلها وإلغائها او أي شيء آخر، أي أعطى الحق للمجلس التشريعي الاتحادي

■ تفاصيل ص٧

بيان الاعتصام الذي نظمته مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

من أجل حياة مدنية ديمقراطية

السيد رئيس جمهورية العراق المحترم
السيد رئيس مجلس النواب المحترم
السيد رئيس الوزراء المحترم
السادة رؤساء الكتل السياسية المحترمون
تحية طيبة

نحن المعتصمين في شارع المتنبي من المثقفين والإعلاميين والقانونيين والسياسيين ومنظمات مجتمع مدني ومواطنين نناشدكم الوقوف في وجه التوجهات الـلا دستورية التي تمارسها مجالس المحافظات، والتي تتمثل في إصدار التعليمات والأوامر التي من شأنها أن تضيّق على الحريات العامة وتخنقها، انطلاقا من وجهة نظر أحادية للحياة السياسية والاجتماعية المدنية.

وليس بخاف عليكم الأشكال المتنوعة من الخروقات التي تحد من حرية المواطنين، والتي وصلت إلى حد رفض دخول الموظفات إلى بعض مجالس المحافظات إلا بلباس معين مما يشكل انتهاكا صارخا للحرية الشخصية، فضلا عن الخروقات العلنية الفاضحة في منع المهرجانات والاحتفالات الدولية والمحلية بحجج واهية في محاولة لفرض اللون الواحد على قوس القزح العراقي، فالغناء ممنوع والموسيقى ممنوعة والفرح الذي تختاره الناس لنفسها ممنوع، وإقامة سيرك للترفيه عن الناس ممنوع، والنوادي الاجتماعية والمهنية ممنوعة، والاختلاط في المدارس الابتدائية ممنوع، وفرض الحجاب على الصغيرات، ممارسات تقوم بها بعض القوى المتطرفة التي تواجه بصمت مجالس المحافظات. وهناك قائمة طويلة عريضة من الانتهاكات الفاضحة، التي هي بالضد من كل دعوات بناء العراق الديمقراطي التعددي وتذكر المواطنين بزمن الممنزعات الصدامية!

حضرات الرؤساء الكرام

إننا نأمل فيكم الوقفة الجادة، ودفاعاً عن القيم الديمقراطية، للانحياز المشرف إلى جانب القوى التي تريد عراقاً ديمقراطيا متنوع الاتجاهات والمشارب والأفكار والممارسات، في معركتها ضد القوى الظلامية المتطرفة التي تريد أن تحوّل المحافظات التي تحت سيطرتها إلى قندهارات أخرى. إننا نناشدكم الانتصار لمستقبل العراق الديمقراطي الجديد، الذي قدم من اجله العراقيون التضحيات الجسام وصنعت تضحياتهم نهرا ثالثا ولكن من الدم إلى جانب نهري دجلة والفرات، ولم تكن هذه التضحيات من اجل خلق دكتاتوريات صغيرة!

لقد ذهبت الملايين إلى صناديق الاقتراع من اجل التغيير وليس من اجل العودة إلى الوراء، ذهبت إلى صناديق الاقتراع من اجل الحرية والديمقراطية وبناء العراق المتحضر الذي نتباهى به أمام الأمم والشعوب المتحضرة، ذهبت من اجل عراق مختلف ديمقراطي وتعددي دون مصادرة لحقوق الآخرين في أي مجال من مجالات الحياة.

أملنا كبير بوقفة كبيرة ورد فعل فوري من اجل إنعاش الروح العراقية التوّاقة للبناء والإعمار، ونحن بدورنا نؤكد لكم أن معركتنا من اجل العراق الديمقراطي متواصلة بدعمكم وإسنادكم وانتم تعلنون دوما رغبتم الحقيقية في بناء الديمقراطية في العراق.

مثقفون شاركوا (المدى) في حملة "الحريات أولاً" أمس في شارع المتنبي .. أ ف ب

قائد شرطة الأنبار ينفي اختطاف ثلاثة صيادين خليجيين

مصادر أمنية تؤكد اعتقالهم بناءً على أوامر من الداخلية

□ بغداد / هشام الركابي

لا يزال مصير٣ من الصيادين القطريين الذين فقدوا في محافظة الانبار الخميس غير معروف على الرغم من وجود معلومات تشير إلى اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية بناء على أوامر صادرة من وزارة الداخلية ونفي اختطافهم من قبل مجهولين.

قائد شرطة الانبار أكد عدم حصول أي عملية اختطاف في المدينة، وأوضح اللواء بهاء الكرخي في تصريح خص به "المدى" أن الأجهزة الأمنية لم تتلق أي إشارة بحصول عملية اختطاف في عموم المحافظة، وذكر أن المدينة وضعها الأمني مستقر ولا توجد أية فعاليات للمجاميع الإرهابية.

مبينا أن أي جهة تدخل العراق لغرض الصيد أو السياحة يجب عليها الحصول على سمة دخول رسمية لغرض تامين الأجواء لذا فان موضوع فقدان صيادين أو اختطافهم موضوع غير صحيح لان المنطقة الغربية لا يوجد فيها صيادين من دول الخليج سوى الشيخ جبر بن جبر آل علي آل ثاني ولكونه يحمل سمة دخول رسمية فأن تواجده شرعي على الأراضي العراقية ولا توجد أية مشاكل في مسألة تواجده في المنطقة الغربية.

يشار إلى أن قيادة شرطة محافظة الأنبار قد أعلنت مؤخرا استعدادها لتأمين الحماية الكافية للسياح الخليجيين الراغبين بزيارة البادية الغربية في العراق لصيد الصقور بعد حصولهم على الموافقات الرسمية من وزارة الداخلية، في حين أكد مجلس المحافظة انه يعمل على وضع خطة لتنفيذ عدد من المشاريع لجذب السياح الخليجيين والأجانب للمحافظة.

وكان قائد عسكري في الجيش قد نفى ان يكون هناك صيادون خليجيون تعرضوا للاختطاف غربي المحافظة.

وقال العميد الركن قاسم الدليمي آمر اللواء ٢٨ التابع للفرقة السابعة بالجيش العراقي المسؤول عن منطقة غربي الانبار في تصريحات صحفية أن ثلاثة صيادين من دولة قطر يرافقهم الشيخ حميد الجربوع احد شيوخ الرمادي، قدّموا في وقت سابق طلبا للسماح لهم بالصيد في الانبار، إلا أن طلبهم رُفض لعدم حصولهم على سمة الدخول للأراضي العراقية حيث كانوا يقيمون في مدينة راوة برفقة قوة أمنية.

وأضاف أن الصيادين القطريين ومرافقهم توجهوا الخميس من مدينة راوة غربي الانبار إلى محافظة نينوى عبر منطقة الجزيرة الممتدة من راوة حتى ناحية ربيعة غربي نينوى، إلا أن الاتصال انقطع معهم.

وأوضح أن شقيق الشيخ حميد الجربوع ذكر أن شقيقه والصيادين الثلاثة اعتقلوا في محافظة نينوى لكونهم لا يحملون سمة الدخول للأراضي العراقية بالإضافة إلى عدم حصولهم على الموافقات الرسمية للصيد.

وتابع الدليمي: على الرغم من تلك المعلومات، فان التحقيقات حول الحادث مستمرة ولا يمكن القول أن هنالك عملية اختطاف حصلت.

وتشير مصادر أمنية إلى أن عملية اعتقال الصيادين الخليجيين جرت بناء على أوامر صادرة من وزارة الداخلية لكونهم سياح غير شرعيين ولا يحملون سمة دخول رسمية.

في غضون ذلك حمل رئيس مجلس إنقاذ الانبار الشيخ حميد الهايس وزارة الداخلية ما يحصل في الانبار من فساد إداري ومالي مما انعكس على امن المحافظة وحصول انفلات في الحدود العراقية الممتدة مع الأردن وسوريا. وقال الهايس في تصريح خص به "المدى" إن الوضع في الانبار ينذر بالخطر لان الجهاز الأمني في المحافظة يعاني من الفساد. وأضاف أن مسألة دخول ٣ صيادين خليجيين إلى العراق بصورة غير شرعية هو دليل على ما يجري . ودعا الهايس الحكومة بسرعة التحرك لمعالجة الأوضاع في الانبار والقضاء على بؤر الفساد المنتشر في المدينة وخصوصا داخل أجهزة امن المحافظة.

مراقبون يشككون بمصداقية النظام بعد انسحاب المعارضة من الانتخابات المصرية

□ متابعة/ المدى

ألقت عملية انسحاب ابرز قوى المعارضة في مصر من جولة الاعادة في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها غدا الأحد بظلال قاتمة على المشهد السياسي المصري، وهو الانسحاب الذي اعتبره خبراء وسياسيون إحراجا كبيرا يضع الحزب الحاكم في صورة المحتكر للسلطة ما ينذر بإضعاف مصداقيته قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١.

وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين قوة المعارضة الرئيسية في البلاد، الثلاثاء الماضية انسحابها من الانتخابات قبل دورها الثاني غدا الأحد احتجاجا على"التزوير والعنف" الذي أدى إلى فوز كاسح للحزب الحاكم في الدور الأول الأحد الماضي، كما أعلن حزب الوفد أهم أحزاب المعارضة القانونية في وقت لاحق انسحابه من الانتخابات وهو القرار الذي أكده نهائيا مكتبه التنفيذي أمس الأول الخميس.

وقال سعد الكتاتني رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان لوكالة فرانس برس إن "الحزب الحاكم امن كل شيء لصالحه، وهو أصبح يتحدث ويستمع لنفسه" مضيفا "بالتاكيد ما حدث مخطط لتجري الانتخابات الرئاسية مع تغييب المعارضة في المجلس

من جانبه" وأكد عمرو الحمزاوي من مؤسسة كارينغي أن "انسحاب المعارضة يعزز أزمة المشروعية. وهي تعني أن المعارضة ليس لديها أي ثقة في النظام. والإضرار كبيرة بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي" الحاكم.

■ تفاصيل ص٦

فارزة

دستور صدام ومجلس محافظة بغداد

□ علي حسين

بدأب وعناد وإصرار، يحاول مجلس محافظة بغداد الالتفاف على الدستور، سواء في مخالفته لبعض بنوده أو باجتزائه مواد منه لتبرير حملة القمع والمصادرة للحريات التي يقودها بضراوة شبيهة بضراوة "قائد الجمع المؤمن" والذي يراجع تصريحات المسؤولين في مجلس المحافظة، يجد أن لغة التبرير والتهديد والاستهزاء بالقوانين هي السمة الطاغية لهذه التصريحات، فقد خرج علينا السيد المحافظ محاولا تبرير قرارات المجلس قائلا إن المحافظة مع مراعاة الموازين وتطبيق القوانين وهو أمر نص عليه الدستور في مادته الثانية بضرورة الحفاظ على الهوية الإسلامية، إلا أن السيد المحافظ نسي أن يكمل الفقرات الأخرى من المادة نفسها، والتي تنص على عدم سن أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، وعدم سن أي قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية.

وقد ذكرني حديث السيد المحافظ بما كان يفعله صدام مع الدستور، ففي واحدة من تجلياته الروحانية قال صدام لعدد من الحقوقيين إن الدستور ما هو إلا ورقة نكتبها نحن ونستطيع أن نمزقها حين تقف عائقا أمامنا، ثم نكتب واحدة أخرى تتماشى مع ما نقرره، رافعا شعار "دستوري وأنا حر فيه" وهو الشعار نفسه الذي يرفعه مجلس محافظة بغداد الذي يصر على اجتزاء فقرة من الدستور ويلقي إلى النار بفقرات تهم المواطنين وتنظم أمور حياته.

نسمع خطب أعضاء مجلس المحافظة وكأننا نستمع لخطب "القائد الملهم" مارشات عسكرية تهيئ الناس لحرب ضد الرذيلة وانعدام الأخلاق، وكأن بغداد تحولت إلى ملهى وماخور ليلي كبير، فقررت العناية الإلهية أن ترسل لنا دعاة الفضيلة وحماة الأخلاق ليملأوا الأرض عدلا وفضيلة بعد أن ملأناها نحن الخطاة جوراً وبهتانا.

مضحك ومثير للسخرية تشدق المجلس بالحديث عن القانون، ونقول لهم، فليكن ذلك بالقانون الذي ارتضاه المجتمع، وليس على هوى المجلس الذي يريد أن يتخذ من القانون وسيلة لاختراق القانون، أو أن يفصل له قوانين على مقاسه مثلما كان يفعل "صكر البيدة".

ما يثير التعجب والاستغراب أن المجلس الذي يخالف الدستور والقانون على الملأ، يوجه نداء لاحترام الدستور والقانون، ولكن دعونا نسأل عن أي دستور يتحدثون.. دستور جمهورية العراق.. أم دستور مجلس المحافظة؟

الأمور واضحة للجميع فالمسألة عند المجلس هي على النحو التالي: إذا نجحت بالدستور في الحصول على مكاسب غير دستورية، فمرحباً بالدستور.. وإذا لم تمر هذه المكاسب فلا لزوم للدستور.

دستور تفصيل وعلى المقاس، ويتم اللعب بالجمل والشعارات والعبارات "لعبة الثلاث ورقات".. مع أن النصوص والأحكام واضحة وراسخة ولا تقبل التحايل أو التأويل.

ما يثير العجب والاستغراب . أيضًا . أن بعض التصريحات تحمل شارة "الحملة الإيمانية" وكأن العراقيين لا يعرفون أمور دينهم، أو يعيشون عصر الجاهلية على حد تعبير مسؤول كبير في مجلس المحافظة، طالب اتحاد الأدباء بان يعود إلى صوابه ويتبع طريق الهدى ويسعى لتنظيم فعاليات ثقافية ودينية بدلا من فتح "ماخور ليلي" على حد قوله.

السادة أعضاء مجلس محافظة بغداد، السياسة لا تمارس بالتحايل، وأي لعبة لها قانون وملعب، أما ما تفعلونه الآن فهو لعب خارج إطار الشرعية وبغير دستورها وقوانينها.

لقد انحاز المجتمع إلى خيار الدولة المدنية.. باعتبارها البديل الآمن الوحيد الذي يحمي ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، الدستور وضع الفرص متساوية أمام الجميع، لركوب قاطرة الديمقراطية من أبوابها، وليس بالقفز أمامها ووراءها.

إن الحملة التي أطلقتها المدى قبل أيام وتوجتها أمس باعتصام كبير ما هي إلا صفعة لكل من تسول له نفسه اللعب بالدستور، فالمدى أمس واليوم وغدا مع تفعيل النصوص والأحكام التي جاء بها الدستور، ومع احترام القانون، أما دعاة "الحملة الإيمانية" الذين يريدون أن يغطوا على فشلهم في الإدارة وعجزهم عن تقديم خدمة ملموسة للناس، وتغاضيهم على انتشار الفساد المالي والإداري والرشوة والمحسوبية وسرقة المال العام فلا مكان لهم في العراق الجديد.